

حول القومية العربية والمفاهيم الخاطئة

تحت هذا العنوان كتب حامد ربيع:

« نعم سوف أظل عربياً

هل تدري يا بُنى لماذا ؟

نعم لن يصيبني الكلل ، ولن يعتريني الوهن ، مهما كررت ورددت هذه الصرخة ، إنها موسيقى تصدح فى آذانى حتى ولو كانت الأذان الأخرى لا تسمعها ، وهى إن سمعتها فهى على كل غير قادرة على أن تفهم معناها الحقيقى . أليست هذه العروبة هى وهى وحدها التى أعلنت إنسانية الإنسان ؟ وأليس هذا الإنسان فى أرض فارس شرقاً ، وفى أرض النيل والشام غرباً ، هو الذى أسرع لينصهر فى الإرادة الجديدة ، وينطوى تحت القيادة العربية ، وهو زارع الحضارات ، وبانى المجد التاريخى ، فإذا به يندمج فى جسد تلك القيادة ، ليضع أصول مجد الدولة القومية العربية الأول فى العصر الأموى ممهداً لتأسيس الدولة العالمية الوحيدة التى خبرها ، وذاق مرها وحلوها الإنسان منذ وجوده وحتى اليوم ، حول «بغداد» عاصمة العباسيين ؟

ولكن لماذا نذهب بعيداً نلقى بأنفسنا فى متاهات التاريخ القديم ؟ فلنقف ولو لعدة لحظات إزاء مأساتنا التى نعيشها منذ أكثر من قرنين من الزمان ، ولا نزال نحن المفكرين ندور فى متاهاتها غير قادرين على أن نخرج من موجاتها المتعاقبة ، ورغم أن الطريق واضح وليس فى حاجة إلى الكثير من الجهد أو المعاناة ، هناك مجموعة من المفاهيم قد ترسبت فى مدركاتنا المعاصرة ، وأضحت تمثل عناصر أساسية للتصور السياسى فى عالمنا العربى المعاصر ، وهى جميعها مفاهيم خاطئة ؛ بل إنها تعبر عن عملية إعادة تشكيل للمنطق العربى بقصد تسميم ذلك المنطق وتوجيهه فى مسارات ليست فقط غير علمية

(*) مجلة " L Avant Grade Araabe " الطليعة العربية، فرنسا العدد 99 ، فى 1 نيسان - مايو - 1985 ،

ولكنها - وهذا ما هو أخطر - قادرة على خلق الإدراك الخاطئ والمشوه ، بحيث تقود إلى ترسيب تصورات لا يمكن إلا أن تؤدي إلى تفتيت الوحدة القومية ، وتشويه الإدراك الذاتى بحقيقة الوظيفة الحضارية .

أ - علينا منذ البداية أن نحدد مجموعة من المنطلقات والثوابت الأساسية ، التى يجب أن تكون واضحة فى ذهن كل من يحاول أن يتعرض لتحليل مفهوم القومية العربية :

أولاً : كل انبثاق قومى هو حدث ، وبقدر قوة الحدث تكون فاعلية النتائج . والفاعلية تعنى منطقاً متميزاً ، وحركة تملك خصائصها الذاتية ، وإدارة لتلك الحركة ذات الإدراك الذى يجب ألا يختلط بأى إدراك آخر ، التاريخ بهذا المعنى لا يكرر نفسه ، والدلالة من ثم فى تعميم نتائج الحدث تظل دائماً نسبية . وقوميتنا العربية تملك من الخصائص ما يجعل لها منطقها الخاص ومفهومها المتميز الذى لا يجوز أن يختلط مع أى مفهوم أو تطبيق آخر للقومية السياسية :

1- فهى- أى القومية العربية- قديمة قدم الإنسانية إنها تمتد لقراءة عشرين قرناً من الزمان ، وقد سبق ورأينا كيف أن تعبيراتها الأولى سبقت نفس الدعوة الإسلامية بعدة قرون .

2- وهى قومية مركبة متعددة الطبقات ، إنها تحتضن العديد من القوميات الأخرى والتى ليست إلاجزئيات تمثل مستوى من التكامل الذاتى ، ولكنها تنصهر وتندرج فى الإطار الواسع الفضفاض وهو القومية العربية .

3- وهى كلية وشاملة . القومية العربية لا تملك فقط البعد السياسى خلافاً لأى مفهوم آخر للقومية ، إنها تملك أبعاداً حضارية ، بل ودينية ، وقد سبق أن رأينا أن هناك علاقة دياكتيكية بين القومية العربية والمفهوم الإسلامى للوجود الإنسانى .

ثانياً : كذلك فإن الواقع العربى الذى يرتبط بهذا المفهوم القومى ، ويتفاعل معه ، وبه يتضمن فى حقيقة الأمر تطورات ثلاث لم تجتمع قبل اليوم فى تطور قومى آخر ، وهى تطورات كل منها يملك مذاقه الخاص .

1 - التطور القومى والذى يعنى الشعور والحاجة إلى التكامل القومى ، بمعنى أن هذا المجتمع الواحد المتعدد الأجزاء ، والذى يكون قومية واحدة حيث اللغة واحدة وإرادة التعايش واحدة والخبرة التاريخية واحدة ، فى حاجة إلى أن ينصهر فى جسد نظامى واحد .

2- ثم هناك التطور الوجدوى ، والذى رغم أنه قد يتشابك مع التطور القومى ، إلا أنه مستقل عنه مداره ذلك الجزء من العالم الذى نستطيع أن نسميه القارة العربية ، التى

تحتها من الشمال المياه المتوسطة ، ومن الجنوب الصحراء الكبرى ، تشعر بحاجتها فى التكامل الاقتصادى ، الأمر الذى يفرض عليها نوعاً من الاندماج الذى يجعل من هذه المنطقة سوقاً واحدة وإقليم دولة واحدة ، بحيث تعبر عن ذاتها فى النطاق الدولى بشخصية قانونية واحدة .

3 - كلاً من هذين التطورين لو تحقق أى منهما - وكلاً منهما يقود ويفرض الآخر - فهو يودى إلى إعادة تشكيل علاقة التوازن بين أقطاب التعامل على مستوى الأسرة الدولية ولتصور بإيجاز ولو مؤقتاً ماذا يحدث لو تمت الوحدة العربية :

أ - التحكم فى البحر الأبيض المتوسط - شرقاً قناة السويس ، وغرباً مدخل جبل طارق - فضلاً عن وقوع جميع الجزر الاستراتيجية فى دائرة النفوذ العربى « مألطة ، صقلية ، ثم كريت » .

ب - التحكم بطريق مباشر فى البحر الأحمر ، وبطريق مباشر فى المحيط الهندى .
ج - التحكم فى جميع المواصلات الجوية - بين الشرق والغرب وبالعكس - حيث يتعين عليها أن تحتاز الأجواء العربية .

د - خلق سوق استهلاكية - ليست لها مشاكل - تملك القوة الديموجرافية باعتدال ، والقدرة الرأسمالية مع الموارد الطبيعية ، ومن ثم فهى قادرة على أن تخلق صناعتها وأن تحقق نموذجها للتنمية دون عقبات حقيقية⁽¹⁾ .

لم يعرف التاريخ السياسى - حتى اليوم - نموذجاً مماثلاً لتطور قومى قادر على أن يؤثر ويفرض إعادة تشكيل علاقة التوازن الدولى كنموذج الدولة العربية الموحدة .

ألا يكفى هذا البحث عن منطق ذلك التطور من منطق خصائصه المتميزة ؟

ثالثاً : إذا انتقلنا إلى الفكر العربى السياسى المعاصر ، لهائناً مدى ما نعيش فيه من سطحية وعدم قدرة على فهم هذه الحقيقة التى نعيشها ، وسوف نعود فى مواضع أخرى لنتناقش هذا الفكر تفصيلاً لنحكم عليه باستبعاده كلية عقب تحديد مسؤوليته فى الانحطاط العربى ، بل والتببس الذى أصاب التطور السياسى ، مما لا شك فيه أن آباءنا الأوائل فى الفكر القومى والذين قدموا إسهاماتهم خلال النصف الأول من القرن العشرين قد أدوا دورهم بما لهم وما عليهم ، لكن الذى يعيننا من هذه المناقشة هو أن نساأل مثقفى اليوم الذين تخلوا عن وظيفتهم الحقيقية : ماذا فعلوا وماذا قدموا - منذ حلول النظم العسكرية

(1) هذه نصيحة عالم مكلوم ، لم تجد من يستفيد منها إلا أعداء الأمة الذين سارعوا بتكبير إرادتها واحتلال ديارها من خلال قواعد عسكرية هنا وهناك ويستنفدون ثرواتها ويجهضون صحوتها ، ومع ذلك فهذه النصيحة هى موضع الاعتبار لدى الصحوة .. وسيتأى اليوم الذى توضع موضع التطبيق إن شاء الله تعالى .

التي غمرت المنطقة خلال الأعوام الثلاثين الماضية ؟ أصاب الفكر العربى نوع من الجمود . وقد تحول مفكرو هذا العالم العربى إلى نوع من مهرجى البلاط ، وظيفتهم التصفيق للحاكم ، والمشاركة فى الزفة السياسية ، وأضحى ذكر اسم البعض منهم يصيبنا بالغثيان .

فالمثقف موقف والمفكر السياسى إبداع فى التعامل مع الموقف وليس هذا الواقع الذى نعيه قاصر على أولئك الذين وردتهم إلينا الجامعات الأجنبية . إن أحد عناصر المأساة التى نعيشها هو هذا الواقع ، فقد أضحى كل من ذهب إلى إحدى تلك المنازل التى تسمى بأنها جامعات ، و عاد ومعه حقيبة بها عدة كتب جمعها من هنا وهناك ، قد أضحى لا فقط مثقفاً ، بل ومؤهلاً - ومؤصلاً - للفكر القومى ، وضليعاً بترائنا السياسى ، وقد ساهمت السلطة فى ذلك الواقع ، وعليها أن تعرف بدورها مسؤوليتها ، أليست مأساة حقيقية أن نسمع بأن مثل « أنيس منصور »⁽¹⁾ الذى يجب أن يقف فى يوم من الأيام أمام محكمة الجنايات القومية يرشح اليوم عميداً للأدب العربى ، ليجلس على كرسى المفكر والفيلسوف طه حسين ؟ وأن يمنح زكى نجيب محمود جائزة الفكر القومى من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ؟ وأن يظل توفيق الحكيم موضع احترام وتقدير كمفكر قومى ومحلل سياسى للواقع العربى ؟ ولو تتبعنا الجوائز التقديرية للمجلس الأعلى للثقافة والعلوم الاجتماعية فى « مصر » بتقاليدها التاريخية وتراثها العريق ؛ لهان عليك أن تذرف الدموع ، أما إذا بحثت عن علماء السياسة ، فالكارثة أدهى ، ويُخيل إليك أن الشرط الأساسى للترقى إلى مستوى الأستاذية هو الجهالة . لقد أضحى من الضرورى أن نكتب مؤلفاً باسم « علم الجهل » . كل هذا سوف نعود إليه بالتفصيل من خلال الوقائع والأحداث ، أليست هذه هى ما أسميناها بالمواقف ؟ ولكن لنكتفى مؤقتاً بأن نلاحظ ونسجل .

ب- المفاهيم الخاطئة التى ترسبت فى مدركاتنا العربية ، والمرتبطة بالمفهوم القومى عديدة ، ولكن البعض منها يمثل خطورة معينة تفرض علينا منذ البداية أن نناقشها ونحدد موضعها الحقيقى من الإدراك السياسى ، لقد أدت إلى فهم خاطئ لكل ما له صلة بالمدرجات القيادية ، فأوقعت زعماءنا والمسؤولين عن حركة التطور السياسى العربى فى أخطاء قاتلة ، هذه المفاهيم التى بدأتها الحركات الاستشراقية ، وارتبطت بها حركات التبشير لا تزال حتى اليوم تعمق فى خلق التمزق العربى بأساليب مختلفة تتفق مع الواقع الجديد

الذى تعيشه اليوم منطقة الشرق الأوسط⁽¹⁾ .

نذكر على وجه الخصوص المفاهيم الثلاثة التالية :

أولاً : مفهوم الدولة العلمانية ، وربط هذا المفهوم بما يسمى بالدولة القومية من جانب ، والمثالية السياسية من جانب آخر ، حيث يصير مبدأ الفصل بين الدين والدولة مبدأ مطلقاً لا يعرف الاستثناء ، بحيث يصير المفهوم القومى للوجود السياسى ، بمثابة رفض يقف من الدين موقف التناقض المطلق .

ثانياً : ربط مفهوم الأقلية بالحقيقة السياسية ، ومن ثم الحديث عما يسمى بالملة السياسية ، وجعل الواقع العربى أحد تطبيقات ذلك المفهوم ، بحيث أن الولاء الطائفى يتعارض مع المفهوم القومى ويقيد من دلالاته .

ثالثاً : النظرة إلى مفهوم القومية باعتباره مفهوماً غير مقبول فى العالم المعاصر ، بل ويتناقض كلية مع التعاليم الإسلامية .

كل من هذه المفاهيم فى حاجة إلى دراسة مستفيضة ، ولكننا فى هذه العجالة الموجزة نحاول أن نؤكد على عناصر التشويه فى هذه المفاهيم ، وكيف أن طرحها بهذا التصور إنما يتضمن نوعاً من المغالطة التاريخية ، يجب أن نحدد عناصرها .

أول هذه المفاهيم يرتبط بالدولة العلمانية ، فتفسير هذا المفهوم الذى استوردناه من الفقه الغربى -خلال القرن الماضى- لا يمكن أن يكون واضحاً إلا على ضوء مصادره التاريخية . فكلمة الدولة العلمانية تعنى الدولة غير الكهنوتية ومعنى هذه الكلمة ، أى «الكهنوت» يستمد أصوله الحقيقية من الظروف المتعلقة بالتقاليد الكاثوليكية فى تاريخ أوروبا الغربية ، فرجل الكهنوت كان يتميز بثلاث صفات :

أولاً : ليست له شخصية قانونية ، فهو لا يملك ولا يستطيع أن يأتى أى تصرف قانونى كعقد أو هبة أو ما فى حكمه ، إنه ملك الكنيسة .

ثانياً : وهو لذلك لا يستطيع أن يمارس الحياة الطبيعية التى يمارسها الإنسان المدنى ، بمعنى الحياة الزوجية ، وتكوين الأسرة إنه قد تزوج الكنيسة وقد وهب للكنيسة حياته الاجتماعية .

ثالثاً : وهو يلبس ملابس معينة تميزه عن غيره ، ولا يجوز لأحد أن يلبسها إذا لم يكن

(1) للنظر فى جذور الدور السياسى لكل من الاستشراق والتبشير راجع رسالة الدكتور محمود محمد شاكر

المسماة : « رسالة فى الطريق إلى ثقافتنا » ، والتى ضمنها مقدمة لديوان المتنبى ، وقد صدرت مستقلة فى

كتاب صدر عن الهيئة العامة للكتاب - القاهرة . ضمن مجموعة القراءة للجميع ؛ « التبشير والاستعمار »

د. عمر فروخ ، وآخرون - بيروت .

من رجال الكنيسة ، العلمانية عندما تلصق بالدولة تعنى أن رجال الدولة يجب عليهم أن يتخلوا عن هذه الخصائص ، التى تقتصر فقط على رجال الكنيسة بحيث أن الممارسة السياسية تصبح غير كهنوتية ، وهذا يعنى مجموعة من النتائج أول هذه النتائج وأهمها مبدأ: ما لقيصر لقيصر وما لله لله . فالدولة هى لقيصر والكنيسة هى لرجل الكهنوت ، وثانى هذه النتائج والمرتبة على هذا المبدأ : أن الكنيسة لا تتدخل فى السياسة ولا تتعامل مع تلك الظاهرة ، وهذا يعنى عبارة أخرى فصل الدين عن الدولة الماركسية التقليدية ، جاءت فدفعت بهذه المفاهيم إلى الأمام : إن الدين أفيون الشعوب ، ويجب إلغاء هذا العنصر من الحياة اليومية ، هذا الواقع لا صلة له بتاريخنا ؛ لأن الدولة لدينا لم يحدث أن كانت كهنوتية . بل إن تقاليد الكهنوت لم تعرفه تقاليدنا الدينية ذاتها ، كذلك فإن مفهوم إلغاء الدين لم تعد تقبله الماركسية الجديدة ، وقد أثبتت القراءة المتأنية لكتابات « كارل ماركس » أن ذلك الذى أراده هو تنظيم واضح للعلاقة بين الدولة والكنيسة ، حيث إن إساءة استخدام الدين أدى إلى إفساد الحياة السياسية ، الواقع أن هناك مفهوماً آخر ، اختلط على علمائنا بسبب التشابه فى التعبير وهو علمية الدولة ، وهذا لا موضع للمناقشة بخصوصه ، فلا يمكن أن يشكك أحد فى أن الدولة يجب أن تقوم على مبدأ العلمية فى الممارسة ، والتخطيط والتدبير والتعامل بهذا المعنى سواء مع الحاضر أو المستقبل .

ومفهوم الأقليات بدوره لدينا يعبر عن مفهوم مختلف اختلافاً كلياً عن تقاليد التعامل مع هذا المفهوم فى الواقع الغربى ، فالأقلية فى المجتمعات الأوربية تعنى فئة فى المجتمع القومى لا تنتمى إلى ذلك المجتمع بحكم التكوين العنصرى ، ولكنها تخضع للمجتمع القومى بحكم المصالح الجغرافية أو ما فى حكمها ، فالإلزام والالتزام أرض سكانها ألمان ولكنهم يخضعون للحكم ، ويتبعون السلطة الفرنسية ، هم بهذا المعنى أقلية قومية ، عنصر مختلف ، ولكنه يخضع للإرادة القومية ، الأقلية لدينا ليست كذلك إنها توصف بأنها أقلية فقط نتيجة لمبدأ التسامح حيث احتفظت بدينها غير الإسلامى ، إنها أقلية دينية إنها عربية ولكنها لا تؤمن بالدين السائد وهو حقها بمقتضى تقاليدنا ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون :6] وهى لذلك تنتمى إلى المجتمع القومى وترتبط به رابطة الولاء القومى ، فمفهوم الولاء الكائن لا يعدو العلاقة المعنوية المتعلقة بالطقوس والممارسات الدينية ، أقباط « مصر » عرب ليس فقط لأن المسيحية دين عربى ، بل ولأن أصلهم المصرى يجعلهم جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية كمسلمى « مصر » سواء بسواء .

أما مفهوم العنصرية وعلاقته بالقومية فصار عنصراً آخر من عناصر التشويه . فالقول بأن القومية العربية هى تعبير عن المفهوم العنصرى يتضمن مغالطة حقيقية ، القومية فى

تاريخنا هي العصبية ، والعصبية تعنى التماسك ، ولا تفرض أكثر من ذلك ، والواقع أن العنصرية فى المفاهيم والتقاليد الغربية تملك ثلاث مستويات : الأول : ويرادف عدم الاهتمام بالآخرين ، والثانى : يعنى مبدأ التفوق ، والثالث : يقود إلى التسليم بحق قيادة الآخرين من منطلق مبدأ الاختيار العنصرى . الأول نموذج الواضح المجتمع الفرعونى ، وكذلك المجتمع الصينى القديم ، والثانى تطبيقه الحضارة الأوربية قبل مرحلة الاستعمار والثالث يقودنا إلى عصر استعمار الرجل الأبيض بتطبيقاته الثلاث : الأوربى ثم الأمريكى والصهيونى ، القومية العربية لا تعرف أيًا من هذه المفاهيم فحضارتنا مفتحة تتعلم من كل خبرة أخرى ، البيرونى يدعو للتعلم من « الهند » مبدأ التفوق وحق السيطرة لا وجود له ، ولا يستمد مصادره بمعنى الحق فى القيادة إلا من الوظيفة الحضارية ، حيث الباب مفتوح لكل من أسلم ، وانتمى إلى تلك الأمة ، التى لا يوحدها ويربط بين أبنائها سوى الإدراك الواحد . « لافضل لعربى على أعجمى إلا بالتقوى » .

هذه المفاهيم الثلاثة التى شوهت جوهر القومية العربية ، فى حاجة إلى وقفة تأمل أكثر تفصيل وأكثر بحثًا من حيث عناصر كل منها ومتغيرات تطبيقها فى الواقع العربى المعاصر ، كذلك يجب أن نتذكر كيف أنها شوهت الواقع الذى نعيشه ، ويجب أن نتابع ذلك ، لنزيل كل ما أحيط بالمفهوم القومى العربى من عناصر دخيلة ، لا موضع لها فى ذلك الإطار المتكامل لفلسفتنا فى الحركة والتعامل .

ترى هل آن الأوان لأن نخلق فقهاً قومياً ذاتياً قادراً على أن يصارع ويتحدى لا فقط بلغة العاطفة ، ولكن بعمق التأصيل وبتكامل البناء ؟

